

استجابة التشريع الجبائي الجزائري لمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة: بين الواقع والتحديات

## The response of the Algerian tax legislation to the requirements of achieving sustainable development: between reality and challenges

حورية ساري\*<sup>1</sup>، سارة حدة بودريالة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، h.sari@lagh-univ.dz

<sup>2</sup> جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، bouderbala-sarah2@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/07/17 تاريخ القبول: 2017/10/20 تاريخ النشر: 2017/12/31

### ملخص:

لقد استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى استجابة التشريع الجبائي الجزائري لمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، من خلال التطرق لواقع الجباية الايكولوجية في الجزائر بمختلف آلياتها الرادعة والتحفيزية وأهم التحديات التي تحول دون فعالية هذه الضرائب. ولتحقيق هذا الهدف تم توظيف المنهج التحليلي في عرض وتحليل مختلف الضرائب الايكولوجية التي سنّها المشرع الجبائي الجزائري وعلاقتها بتحقيق الاستدامة، كما تم القيام بدراسة تطبيقية بمديرية البيئة لولاية الأغواط كنموذج لعرض تجربة الجزائر في هذا الإطار للفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية 2019. ولقد توصلت الدراسة إلى أن فعالية الجباية الايكولوجية في الجزائر محدودة نظرا لمحدودية مردوديتها المالية، بسبب التحديات التي تواجهها والتي تتركز في النهرب الضريبي وعدم إدراك أن حماية البيئة قضية الجميع. وفي الأخير قدمت الدراسة عدد من التوصيات كان أهمها ضرورة التركيز على دور الجباية الايكولوجية في تحقيق التنمية المستدامة وليس باعتبارها كمورد مالي.

الكلمات المفتاحية: الجباية الايكولوجية، التنمية المستدامة، التشريع الجبائي الجزائري.

تصنيف (JEL): O11- Q56

### Abstract:

This study aimed to find out the extent to which Algerian tax legislation responds to the requirements of achieving sustainable development, by addressing the reality of ecological taxation in Algeria with its various deterrent and incentive mechanisms and the most important challenges that prevent the effectiveness of these taxes. To achieve this goal, the analytical approach was employed in presenting and analyzing the various ecological taxes enacted by the Algerian tax legislator and their relationship to achieving sustainability. An applied study was also carried out in the Environment Directorate of Laghouat Province as a model for presenting Algeria's experience in this context for the period from 2012 to 2019. The study concluded that the effectiveness of ecological collection in Algeria is limited due to its limited financial returns, due to the challenges it faces, which are based on tax evasion and lack of realization that environmental protection is everyone's issue. Finally, the study presented a number of recommendations, the most important of which was the need to focus on the role of ecological taxation in achieving sustainable development, and not as a financial resource.

Keywords: ecological taxation, sustainable development, Algerian tax legislation.

(JEL) Classification: O11- Q56

## مقدمة:

لقد تنامي مؤخرا اهتمام كبير من كافة المجتمعات البشرية بالبيئة، نظرا لتنامي النشاطات التي يمارسها الانسان في مختلف المجالات والتي انجر عنها تزايد المشاكل البيئية وتعقدتها. فأصبح موضوع كيفية حماية البيئة يحتل مكان الصدارة، ومن أولويات اهتمامات المجتمع الدولي والمحلي.

ويعد تحقيق التنمية ضرورة لتفادي أو التقليل من حدة الفقر في المجتمعات، غير أن تحقيق مستويات مقبولة من النمو غالبا ما يصاحبها بعض المشاكل البيئية مثل التلوث وغيرها. ولقد أدى هذا الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة أي التنمية القابلة للاستمرار والتي تركز على العلاقة المتبادلة بين الانسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، فهي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.

وتعتبر البيئة التي يجب أن يُعنى بها جيدا أمرا حاسما لتحقيق الاستدامة وبقاء الجنس البشري، فهي تشكل المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الانسان وأن التنمية هي الأسلوب التي تتبعها المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذلك تعمل أغلب دول العالم اليوم على إيجاد الآليات والسياسات وكذلك التشريعات القانونية الكفيلة بحماية البيئة والحد من أشكال التلوث الذي يواجهها، وذلك نظرا أن استمرارية وبقاء الإنسان لا يتم إلا مع بقاء البيئة الطبيعية دون استنزاف وتلوث وذلك لإتاحة الفرصة للأجيال القادمة الاستفادة منها.

وفي خضم ذلك تم تبني الكثير من الإجراءات والتدابير القانونية التي تحمل في طياتها اهتماما متزايدا بالبيئة، ومن بين هذه الاجراءات نجد مفهوم الجباية الايكولوجية، والذي يتجسد في فرض عدد من الضرائب والرسوم الايكولوجية، منها ما يحمل طابعا ردعيا لكل نشاط ملوث للبيئة ومنها ما يحمل طابعا تحفيزيا مشجعا للأنشطة التي من شأنها الحفاظ على البيئة.

ولما كان تحديد أولويات العمل هو مفتاح النجاح، دأبت الحكومة الجزائرية ومنذ 1992 على وضع إجراءات وقائية لتحسيس بأهمية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال وضع إطار تشريعي ينظم الجباية الايكولوجية ويسعى إلى الحفاظ وحماية البيئة.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الدراسة عرض إطار شمولي للعلاقة بين الجباية الايكولوجية وتحقيق التنمية المستدامة، ومعرفة مدى استجابة التشريع الجبائي الجزائري لتحقيق هذه التنمية وأهم التحديات التي تعيق نجاح هذه الآلية.

## إشكالية البحث

في إطار سعي الجزائر لحماية البيئة من التلوث البيئي، أسندت مهمة حماية البيئة إلى الهيئات الحكومية، حيث اتخذت هذه الأخيرة العديد من الاجراءات والتدابير في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ولعل من أهم هذه الاجراءات هو سن العديد من التشريعات والقوانين في عدة مجالات منها حماية البيئة، الجباية... وغيرها، ولمعرفة مدى نجاعة هذه التدابير كان لا بد من إجراء هذه الدراسة التي سوف تقتصر على مجال واحد وهو الجباية، لذا فإن اشكالية هذه الدراسة تتمحور حول:

ما مدى استجابة التشريع الجبائي الجزائري لمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة؟ وما هو واقع تطبيق الجباية الايكولوجية

وأهم تحدياتها في الجزائر؟

أهمية البحث

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الجباية الايكولوجية ودورها في حماية البيئة، وذلك بالحفاظ على الموارد البيئية من أجل ضمان استمرارية الحياة، حيث يتم اعتماد الجباية الايكولوجية كأداة مالية كفيلة لموازنة حماية البيئة من التلوث البيئي من جهة وتحقيق متطلبات تنمية مستدامة من جهة أخرى.

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على مفهوم الجباية الايكولوجية والتنمية المستدامة وأهم عناصرها؛
- معرفة أهم الضرائب الايكولوجية المطبقة في التشريع الجبائي الجزائري؛
- تحديد أهمية الجباية الايكولوجية في تحقيق التنمية المستدامة وأهم التحديات التي قد تعيق تلك التنمية.

### منهجية وأدوات الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، تتم معالجة الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فيتم الاعتماد على دراسة حالة مديرية البيئة بإحدى الولايات الجزائرية، ولاية الأغواط، أما عن أدوات الدراسة فستعتمد الدراسة النظرية على البيانات الموجودة في الكتب والأبحاث والقوانين والتشريعات الجبائية الجزائرية المتعلقة بموضوع البحث أما الدراسة التطبيقية فتعتمد على دراسة ميدانية بمديرية البيئة لولاية الأغواط عن خلال تقديم الإحصائيات المتعلقة بالتحصيل الجباية الايكولوجية للفترة الممتدة من (2012-2019).

### هيكل الدراسة

يهدف الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم هذه الورقة، بالإضافة إلى المقدمة، كما يلي:

- الدراسة النظرية؛

- الدراسة التطبيقية؛

### أولاً: الدراسة النظرية

يتم في هذا الجانب من الدراسة تحديد معالم الجباية الايكولوجية وكذا التنمية المستدامة ثم يتم تحديد العلاقة بينهما.

### 1. الجباية الايكولوجية:

سيتم تسليط الضوء على ماهية الجباية الايكولوجية باعتبارها أداة اقتصادية هدفها الأول الحفاظ على البيئة بما يحقق التنمية المستدامة من خلال تقديم مفهوم الجباية الايكولوجية أهدافها، أنواع الضرائب الايكولوجية.

### 1.1 تعريف الجباية الايكولوجية

وردت عدّة تعريفات للجباية الايكولوجية يمكن عرض أهمها كالآتي:

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الجباية الايكولوجية بأنها: "عبارة عن ضرائب ورسوم تفرضها الدول على النشاطات البيئية سواء كانت من طرف الأفراد أو المؤسسات". (المسعودي و آخرون، 2017)

كما يمكن تعريفها على أنها: "الزام الممول جبرا وبصفة نهائية وبدون مقابل بدفع مبلغ نقدي محدد لخزانة الدولة بقصد حماية البيئة" أو أنها عبارة عن "اقتطاع اجباري يدفعه الفرد اسهاما منه في التكاليف والأعباء العامة وذلك باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة" (قدي، 2011)

وفي تعريف آخر ذكر أن: "الضريبة التي تفرض على المنتج الموجه للاستهلاك والذي يلحق أضرار بالبيئة، فهي أداة جبائية لخدمة البيئة". (BRODHAG & autres, 2004)

كما يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة لإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة وهذه الإجراءات تتضمن ضرائب، رسوم، اتاوات، وإجراءات ضريبية تحفيزية" (قدي، 2011)

وفي تعريف آخر لها عرفت على أنها: "آلية تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوئين للبيئة بالإضافة إلى أن الجباية البيئية قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذي يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة" (مسدور، 2009)

من جملة هذه التعاريف نستخلص أن الجباية الايكولوجية هي اقتطاع نقدي تقتطعه الدولة من الأفراد أو المؤسسات نظير إلحاقه الضرر بالبيئة.

من خلال ماسبق يمكن أن نستنتج أن الجباية الايكولوجية هي ذات طابعين أحدهما ردعي وآخر تحفيزي حيث يتجسد الطابع الردعي في فرض ضرائب ورسوم على النشاطات ذات التأثير المضر بالبيئة، والجانب التحفيزي من خلال منح حوافز ضريبية للمكلفين الذين يعتمدون أساليب غير مضرّة بالبيئة وسيتم التطرق إليها لاحقا.

## 2.1 أهداف الجباية الايكولوجية

- تمثل أهداف الجباية الايكولوجية في عدة نقاط رئيسية تتمثل في ما يأتي: (رزيق، 2007)
- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الضريبة الايكولوجية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة؛
  - تصحيح نقائص السوق إذا أضحت الاجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين، وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة؛
  - الحد من التلوث باعتبار أن الضرائب تؤدي بالمكلف إلى اتجاه نحو التقليل من التلوث؛
  - ضمان بيئة صحية لكل شخص في المجتمع والعالم وهذا ما نصّت عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات؛
  - غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم؛
  - وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار؛
  - الحد من التلوث والضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث؛
  - تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة؛
  - إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات؛
  - الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها مكلفة جدا.

### 3.1 أنواع الضرائب الايكولوجية

تتركز الجباية الايكولوجية في الجزائر أساسا على جباية ذات طابع ردعي وأخرى ذات طابع تحفيزي وهي:

#### 1.3.1 جباية الايكولوجية ذات طابع ردعي: يظهر الجانب الردعي للجباية الايكولوجية في شكل رسوم وضرائب تفرض على

النشاطات ذات التأثير الملوث للبيئة وفيما يلي سنستعرض مختلف هذه الأشكال:

- **الضريبة على الإنبعاثات الملوثة:** وتفرض هذه الضرائب على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تلعب دور الأسعار السوقية لتكلفة مخرجات التلوث، وعليه فهي تستهدف الآثار السلبية الناجمة عن المشاريع الملوثة للبيئة. (حوري و ناعسة، 2007)

- **الضريبة على المنتجات:** وهي ضريبة قيمة أو نوعية تفرض على الوحدات الإنتاجية التي تسبب في تلويث البيئة وينتج عنها أضرار، أي لا تحدث أضرارا بيئية اجتماعية، علما أن الهدف من هذه الضريبة هو خفض مستوى الملوثات إلى مستويات دنيا مقبولة اجتماعيا من جهة ولا تضر بالإنسان من جهة أخرى (مسدور، 2009)

- **ضريبة الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية باختلاف نوعها متعددة كالغابات، أو غير المتجددة كالمعادن الممول الرئيسي لعدة قطاعات. كما تعتبر التسيير الجيد لهذه الموارد مهما جدا لعوامل النمو الاقتصادي الدائم، بحيث تهدف الضرائب المطبقة على الموارد الطبيعية في عملية التسيير الجيد للحفاظ عليها، بحيث تسعى الضرائب على النشاط التجاري لهذه الموارد الى الحد من أخطار التلوث، ومن ثم البحث عن بدائل أقل تلوثا أو أقل ضررا بالبيئة. (صاطوري، 2016)

- **الاتاوات على الخدمات المؤداة:** تمثل الإتاوات أو حقوق الاستعمال المقابل النقدي للاستفادة من خدمات معينة مثل التوصيل بشبكة المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، جمع النفايات والتخلص منها، معالجة مياه الصرف الصناعي. تهدف في المقام الأول إلى تغطية التكاليف الحقيقية لأداء هذه الخدمات بالموازاة مع ضمان حماية البيئة بشكل أفضل. (مسعودي، 2014)

#### 2.3.1 جباية الايكولوجية ذات طابع التحفيزي: يظهر الجانب التحفيزي للجباية الايكولوجية من خلال منح حوافز ضريبية

للمكلفين الذين يعملون على عدم إحداث التلوث وفيما يلي سنستعرض مختلف هذه الحوافز: (بن طيبة، 2013)

- الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع انشاء قطاع خاص لحماية البيئة وقد تكون في صورة إعفاء جزئي أو كلي من

الضرائب الأرباح إعفاء من حقوق التسجيل، أو الاستعدادات من فرض أو تطبيق رسم على القيمة المضافة؛

- الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع القطاعات الصناعية على تجهيز بمعدات الحد من التلوث.

### 2. التنمية المستدامة

من خلال هذا العنصر سيتم تسليط الضوء على ماهية التنمية المستدامة بعرض مختلف التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة وايضاح بعض القضايا المتعلقة بها مثل مبادئها وأبعادها، وتحليلها من وجه نظر المشرع الجزائري.

**1.2 تعريف التنمية المستدامة:** لقد تعدّدت وتوّعت التعريفات الخاصة بمفهوم التنمية المستدامة بسبب تعدّد وتنوّع أبعادها ولعل أهم هذه التعريفات:

تعرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، لجنة براند تلاندا، التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED, 1987)

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد افضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الامثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع افراد المجتمع، دون ان تحصل اضرار بالطبيعة او بمصالح الاجيال القادمة " . (كاقي، 2013)

كما عرف المشرع الجزائري ايضا التنمية المستدامة وذلك عندما اصدر القانون رقم: 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والذي يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، حيث نص في المادة الرابعة(04):

التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي ادراج البعد البيئي في اطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية المستدامة

من جملة هذه التعاريف نستخلص أن التنمية المستدامة هي عملية تفاعلية بين مختلف أنظمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية تهدف بالأساس الى تلبية احتياجات الحالية بدون المساس باحتياجات اجيال المستقبلية

**2.2 مبادئ التنمية المستدامة:** تقوم التنمية المستدامة في الجزائر على عدة مبادئ تتمثل في: (بوخالفة، 2017)

-مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي: و مفاده منع كل نشاط يلحق أضرار بالتنوع البيولوجي،

مبدأ عدم تدهور المبادئ الطبيعية: يقتضي هذا المبدأ تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء و الهواء و الأرض و باطن الأرض ، و التي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية

- مبدأ الإستبدال: و المراد بهذا المبدأ إستبدال عمل مضر بالبيئة بأخر يكون أقل خطرا عليها، و يختار هذا النشاط الأخير حتى و لو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية .

-مبدأ الإدماج: أي دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة و التنمية المستدامة عند إعداد المخططات و البرامج القطاعية و تطبيقها

- مبدأ الحيطة: مقتضاه أن ال يكون عدم توفر التقنيات سببا في تأخر إتخاذ التدابير الفعلية المناسبة و الوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرّة بالبيئة و بتكلفة اقتصادية مقبولة .

مبدأ النشاط الوقائي و تصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر: و يكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة و بتكلفة اقتصادية مقبولة، بحيث يلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة— .

مبدأ الملوث الدافع: ومعناه تحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل التدابير الوقائية و التقليل منها و إعادة الأماكن و بيئتها الأصلية إلى حالتها الأصلية .

-مبدأ الإعلام و المشاركة: لكل شخص وفق هذا المبدأ الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة، كما يمكنه المشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

**3.2 أبعاد التنمية المستدامة:** تتألف التنمية المستدامة من عناصر رئيسية هي نمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأخيرا البعد التقني والاداري. (قاسم، 2010)

- **البعد الاقتصادي:** ويستند هذا العنصر الى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حدود القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو أمثل.
- **البعد الانساني والاجتماعي:** ويشير هذا العنصر الى العلاقة بين الطبيعية والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الانسان في المقدمة. ويشير هذا العنصر الى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار.
- **البعد البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة.
- **البعد التقني والإداري:** وهو البعد الذي يهتم بالتحول الى تكنولوجيات أنظف وأكثر تنقل المجتمع الى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية انتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي الى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

### 3. علاقة التشريع الجبائي الجزائري بالتنمية المستدامة:

تولي السلطات العمومية اهتماما كبيرا بحماية البيئة وتطرح عدة سبل من شأنها الحد من تدهورها وضمان تنمية مستدامة من خلال وضع أدوات اقتصادية كالجباية الايكولوجية بمختلف أنواعها (حيران، 2015).

فطور الجباية الايكولوجية في الجزائر جاء كاستجابة لمتطلبات حماية البيئة أي الحد من أضرار التلوث البيئي وكذا تحقيق التنمية المستدامة، حيث تتركز الإجراءات الجبائية ذات الأهداف البيئية المطبقة في الجزائر أساسا على جباية ذات طابع رديعي وآخر تحفيزي، بحيث يعتبر قانون المالية لسنة 1992 أول قانون تطرق إلى تأسيس الرسوم الايكولوجية من خلال الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، لتتوالى التشريعات الجبائية الخاصة بالبيئة، لتصل إلى ما، يفوق عشرة (10) رسوم جبائية مكونة لهيكل الجباية الايكولوجية، وسنحاول من خلال ما يلي استعراض مضمون الجباية الايكولوجية في الجزائر:

**1.3 الجباية الايكولوجية ذات طابع رديعي:** وتتمثل في مختلف الرسوم الايكولوجية التي فرضها المشرع الجبائي الجزائري للحد من التلوث سنتعرض إليها من خلال ما يلي:

#### 1.1.3 الرسم على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة: تم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1992 ،

حيث يطبق هذا الرسم على النشاطات المرفقة قائمتها بالمرسوم التنفيذي رقم 399-98 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998. تُصنف النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة إلى صنفين:

- النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق قبل الشروع في الخدمة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا؛
- النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

يحدد المبلغ الوحدوي للرسم حسب أحكام المادة 88 قانون المالية لسنة 2020، المعدل للمادة 54 من القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، كما يأتي :

**الجدول 1 : الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة**

الوحدة: دج

الرسم بعد التعديل خلال سنة 2020		سنة 2000		النشاطات الخاضعة ل :
المبلغ		المبلغ		
$\leq$ عاملين	$>$ عاملين	$\leq$ عاملين	$>$ عاملين	
6000	27000	2000	9000	التصريح
9000	60000	3000	20000	ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي
50000	270000	18000	90000	ترخيص الوالي المختص إقليميا
68000	360000	24000	120000	ترخيص الوزير المكلف بالبيئة

**المصدر: المديرية العامة للضرائب**

يحدد مبلغ هذا الرسم بضرب المبالغ المحددة في الجدول السابق في معامل مضاعف بين 1 و 10 حسب طبيعة وأهمية النشاط وكذا نوع وكمية الفضلات الناتجة عن هذا النشاط. يتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و 5 و 6 من المرسوم التنفيذي رقم 336-09 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 (الجدول رقم 02) يخص ناتج هذا الرسم يخص ناتج هذا الرسم 50% إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، و 50% لميزانية الدولة. من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المشرع الجبائي الجزائري في إطار تحديد قيمة الرسوم المطبقة على المنشآت المصنفة منهجا تدرجيا في تحديد قيمة المعدل السنوي للرسم المطبق على الأنشطة الملوثة تبعا لدرجة تصنيف المنشآت المصنفة حيث يرتفع قيمة الرسم كلما زاد تصنيف المنشأة، والذي يرتبط بدرجة تأثيرها السلبي على البيئة.

**الجدول 2: المعامل المضاعف**

المعامل المضاعف	المعايير
1 2 3 4	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التصريح؛</li> <li>• ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي؛</li> <li>• ترخيص الوالي؛</li> <li>• ترخيص الوزير.</li> </ul>
1 2 3	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الخطرة على البيئة، مهيجة والمسببة للتآكل؛</li> <li>• القابلة للانفجار، المحرقة، السريعة الالتهاب؛</li> <li>• مضرّة، مسممة، مسرطنة، معدية، مسممة لإعادة التكوين،</li> </ul>



	مسبب لظفرات جينية.	
2	• <100 وأقل أو يساوي 1000 طن/سنة؛	كمية النفايات
2.5	• <1000 وأقل أو يساوي 5000 طن/سنة؛	
3	• <5000 طن/سنة؛	

المصدر: المديرية العامة للضرائب

**2.1.3 الرسم على الوقود:** يُطبق الرسم على الوقود على البنزين الممتاز/ العادي بالرصااص والغاز أويل.

تحدد تسعيرة هذا الرسم كما يلي:

**الجدول 4: الرسم على الوقود**

البنزين الممتاز / العادي بالرصااص	دج/ل 0.10
الغاز أويل	دج/ل 0.30

المصدر: المديرية العامة للضرائب

يقتطع هذا الرسم ويعاد دفعه كما هو الشأن بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية. يخصص ناتج الرسم على الوقود بنسبة : 50 % للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

**3.1.3 الرسم على الأطر المطاطية الجديدة :** يُطبق هذا الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/ المنتجة محليا، والتي يحدد مبلغها كما يلي : (المادة 54 من ق.م. لسنة 2019) يطبق هذا الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة فقط والتي يحدد مبلغها كما يلي:

750 دج عن إطار مخصص للسيارات الثقيلة، 450 دج عن إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

يوزع حاصل هذا الرسم بنسبة 1% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

**4.1.3 رسم التطهير :** هو رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية يطبق على كل الملكيات المبنية بإسم المستأجر أو صاحب الانتفاع. يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية.

يحدد مبلغ الرسم وفق المادة 25 من قانون المالية لسنة 2020 كما يلي:

ما بين 1500 دج و 2000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛

ما بين 4000 دج و 14.000 دج على

محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛

ما بين 10.000 دج و 25.000 دج على كل أرض مهياة للتخميم والمقطورات؛

• ما بين 22.000 دج و 132.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج

كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه. المادة 263 مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة) تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بعد اطلاع رأي السلطة الوصية.

الجدول الموالي يوضح التغيرات الحاصلة في سعر الضريبة الايكولوجية وتخصيص حاصلها الجبائي وفقا لقانون المالية لسنة 2020

جدول رقم 04: "التغيرات الحاصلة في سعر وتخصيص حصيلة الجبائية لبعض الرسوم الايكولوجية

وفق قانون المالية لسنة 2020 "

الرسم البيئي	الأساس القانوني والتنظيمي	الوعاء	كيفية التوزيع
الرسم على المنتوجات البترولية	المادة 24 من ق.م.ت لسنة 2020	16 دج/ل (البنزين الممتاز) 17 دج/ل (البنزين العادي) و البنزين الخالي من الرصاص) 9 دج/ل (غازأويل) 1 دج/ل غاز البترول المميع الوقود	100% لفائدة ميزانية الدولة.
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني	المادة 93 من قانون المالية لسنة 2020	رسم خاص ب: 37.000 دج/طن	42 % لفائدة ميزانية الدولة؛ 34% لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني؛ 24% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل.
الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية	المادة 89 من قانون المالية لسنة 2020	رسم خاص ب: 30.000 دج/طن	46 % لفائدة ميزانية الدولة، 38% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل ؛ 16% لفائدة البلديات.
الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية	المادة 90 من قانون المالية لسنة 2020	رسم خاص ب: 60.000 دج/طن	50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛ 30% لفائدة ميزانية الدولة؛ 20% لفائدة البلديات.
الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية	المادة 92 من قانون المالية لسنة 2020	معدل القاعدة السنوي، (أنظر الجدول رقم 1) ومعامل مضاعف مشمول بين 1 و 5 حسب نسبة تجاوز حدود القيم	34 % لفائدة ميزانية الدولة؛ 34% لفائدة البلديات؛ 16% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛ 16% لفائدة للصندوق الوطني للمياه.
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	المادة 91 من قانون المالية لسنة 2020		50% لفائدة ميزانية الدولة؛ 33% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛

17% لفائدة البلديات.			
73% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل	فيحدد هذا الرسم ب 200 دج للكيلوغرام	وفقا للمادة 94 من القانون رقم (19-14) المشار إليه سابقا.	الرسم على الأكياس البلاستيكية:

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قانون المالية لسنة 2020

### 2.3 جباية الايكولوجية ذات طابع التحفيزي

من خلال مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع الأنشطة التي لا تضر بالبيئة، عن طريق استخدام تكنولوجيات صديقة للبيئة. وقد تضمن القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ما يدل على أن الرسوم الإيكولوجية تعتبر كوسيلة لتحفيز حماية البيئة إذ نصت المادة 76 منه على: "أن تستفيد من حوافر مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري والتقليص من التلوث بكل أشكاله".

كما نصت المادة 77 من ذات القانون على: "أن يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة".

كما نصت المادة 36 من القانون رقم 02-02 الموافق ل 5 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه على: "أن تؤسس تدابير تحفيزية اقتصادية وجبائية تشجع على تطبيق التكنولوجيا الغير الملوثة، ووسائل أخرى تتوافق و استدخال التكاليف الإيكولوجية في إطار السياسة الوطنية لتسيير المدمج والتنمية المستدامة للساحل والمناطق الشاطئية".

وبموجب المادة 11 من قانون المالية 2016 تعفى من الزيادة في قسيمة السيارات المزودة بمحرك يسير بوقود غاز البترول الميع أو بوقود الغاز الطبيعي لغرض تشجيع استعمال الوقود النظيف لحماية البيئة (بوعزة و حاج دحو، 2018)

### ثانيا: الدراسة التطبيقية

لقد تبنت الجزائر جملة من السياسات الكفيلة بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بمختلف جوانبها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن بين أهم هذه السياسات إدراج الجباية الايكولوجية كأداة للحد من التلوث البيئي، من خلال مختلف آلياتها الردعية والتحفيزية حيث أصبح كل من يقوم بأنشطة اقتصادية من شأنها أن تضر بالبيئة، عليه أن يستجيب لأداة من هذه أدوات الجباية الايكولوجية. وفي هذا الجزء من هذه الورقة سيتم التطرق إلى الجانب التطبيقي، حيث تم القيام بدراسة ميدانية بمديرية البيئة بإحدى المناطق الجزائرية وهي ولاية الأغواط، للوقوف على واقع الجباية الايكولوجية المحلية وأهم التحديات التي تواجهها.

#### 1. تقديم عام لمديرتي الضرائب و البيئة بولاية الأغواط

تأسست المديريات الولائية للضرائب من بينها المديرية الولائية للضرائب بولاية الأغواط بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-06 المؤرخ في 23 فيفري 1991 المتضمن لتنظيم واختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم.

أما مديرية البيئة لولاية الأغواط فأنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 494/03 المؤرخ في 2003/12/17 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-60 مؤرخ في 27 يناير سنة 1996، المتضمن إحداث مفتشية البيئة في الولاية حيث تعتبر مديرية البيئة لولاية الأغواط بأنها الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية

## 2. واقع الجباية الايكولوجية وتحدياتها

بعد الاشارة إلى مختلف الضرائب الايكولوجية التي نص عليها التشريع الجبائي الجزائري سوف يقتصر هذا العنصر على عرض الضرائب الايكولوجية المفروضة بولاية الأغواط والتي تعدها مديرية البيئة والتي ترسلها لقباضات الضرائب لتقوم بتحصيلها نظرا للسلطة التي تمتلكها، مرفقة بأمر بالتحصيل الذي يبقى لدى قابض الضرائب، وترسل إبلاغ للمكلف بكل المعلومات عن الضريبة ليقوم بدفعها في أجل 30 يوم، أما في حالة عدم الدفع في الأجل المحدد يتم بعدها تطبيق غرامة 10 % وبعد الشهر الثاني تضاف 3% عن كل شهر تأخير لتصل أقصاها نسبة 25%، وعند التسديد تقدم له قسيمة تثبت التسديد، وسيتم التركيز على حصيلة الضرائب الايكولوجية للفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2019.

**1.2 الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة «TAPD»<sup>1</sup>** : يؤسس هذا الرسم طبقا لقانون المالية لسنة 1992 المعدل والمتمم بالمادة 54 من قانون المالية لسنة 2020 والمادة 131 من قانون المالية لسنة 2000 ويمكن توضيح عدد المؤسسات المصنفة الخاضعة لهذا الرسم من خلال الجدول التالي:

### الجدول 5: المؤسسات المصنفة الخاضعة ل TAPD في ولاية الأغواط

نوع التصنيف	مجموع المؤسسات
سنة 2019	
تصريح	616
رخصة المجلس الشعبي البلدي	47
رخصة الوالي	100
رخصة الوزير	69
المجموع	832

المصدر: مديرية البيئة لولاية الأغواط

أما المبالغ المحصلة عن طريق هذا الرسم فيمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

### الجدول رقم 6: حصيلة الرسم TAPD (2012-2019)

السنوات	TAPD ( DA)
2012	8.184.944,00
2013	12.748.000,00

<sup>1</sup>TAPD : Taxe sur les Activités polluées et dangereuses sur l'environnement

15.855.554,00	2014
14.743.000,00	2015
32.299.000,00	2016
1.325.920,00	2017
21.478.484,42	2018
32.641.679,52	2019

المصدر : مديرية البيئة لولاية الأغواط

يلاحظ من الجدول أعلاه الارتفاع ملحوظ في حصيلته من 2012 حتى سنة 2016 وذلك بسبب انه كانت هناك زيادة في النشاط لتعرف سنة 2017 انخفاض كبير في التحصيل وذلك يعود الى نقص التوعية والتهرب الضريبي لتعاود الارتفاع سنتي 2018 و 2019 وهي ذروة الإيرادات نظر لزيادة وعي المكلفين بأهمية حماية البيئة وذلك راجع الى قيام مديرية البيئة بأيام تحسيسية وحملة توعوية حول الجباية البيئية.

**2.2 الرسم على النفايات الخاصة والخاصة/الخطيرة «TSD»<sup>1</sup>**: بالنسبة للرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة، يمكن توضيح عدد المؤسسات المصنفة الخاضعة لهذا الرسم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 7: المؤسسات المصنفة الخاضعة ل TSD في ولاية الأغواط

نوع التصنيف	مجموع المؤسسات
سنة 2019	
تصريح	2
رخصة المجلس الشعبي البلدي	1
رخصة الوالي	4
رخصة الوزير	5
المجموع	12

المصدر :مديرية البيئة لولاية الأغواط

أما المبالغ المحصلة عن طريق هذا الرسم فيمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول 8: حصيلته الرسم TSD للفترة ( 2012-2019)

السنوات	TSD ( DA)
2012	345.9089,00
2013	3.506.149,50
2014	8.317.785 ,00
2015	3.394.088,25

<sup>1</sup> TSD Taxe sur les déchets et spéciaux déchet:

2. 861. 217,75	2016
4. 258 .128,00	2017
4.913.241.00	2018
4.897.596,00	2019

المصدر: مديرية البيئة لولاية الأغواط

يوضح لنا الجدول أعلاه حصيلة الرسم على النفايات الخاصة والخاصة/الخطيرة حيث نلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في الحصيلة من سنة 2012 إلى سنة 2014 وهي ذروة الإيرادات نظرا لأنه كانت هناك رقابة وبعض التوعية ثم بعد ذلك تتذبذب الحصيلة حتى 2019 وذلك يعود إلى التهرب الضريبي من قبل المكلفين بالضريبة.

### 3.2 الرسم على رفع النفايات المنزلية وما شابهها TEOM\*\*

يؤسس هذا الرسم طبقا للمادة: 11 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر 2001 يتضمن قانون المالية 2000 تتعلق بالرسم على نفايات المخلات ذات الاستعمال السكني.

وهو رسم سنوي لرفع النفايات المنزلية ويطبق على كل الملكيات المبنية باسم المستأجر أو صاحب الانتفاع. أما المبالغ المحصلة عن طريق هذا الرسم فيمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

#### الجدول 9: حصيلة الرسم TEOM في ولاية الأغواط للسنوات للفترة (2012-2019)

السنوات	TEOM ( DA)
2012	43 .575,00
2013	33. 850,00
2014	19. 427,00
2015	123. 990,00
2016	288. 354,00
2017	399. 590,00
2018	485 .814,50
2019	571.200,00

المصدر: مديرية الضرائب لولاية الأغواط

يوضح لنا الجدول حصيلة الرسم على النفايات المنزلية وما شابهها حيث نلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في الحصيلة من سنة 2012 الى سنة 2019 وهذا دليل على ارتفاع النفايات المنزلية وارتفاع نسب التلوث وهذا ما يؤكد اهتمام مديرية البيئة لولاية الأغواط ومجهوداتها الحثيثة بالتعاون مع مديرية الضرائب و قباضات الضرائب في التحصيل في كل بلدية لتحصيل هذه الرسوم.

### 4.2. الحصيلة الإجمالية للجباية الايكولوجية وأهم التحديات التي تواجهها

حصيلة ولاية الأغواط من الجباية الايكولوجية يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

#### الجدول 10: حصيلة الجباية الايكولوجية لولاية الأغواط للسنوات (2012-2019)

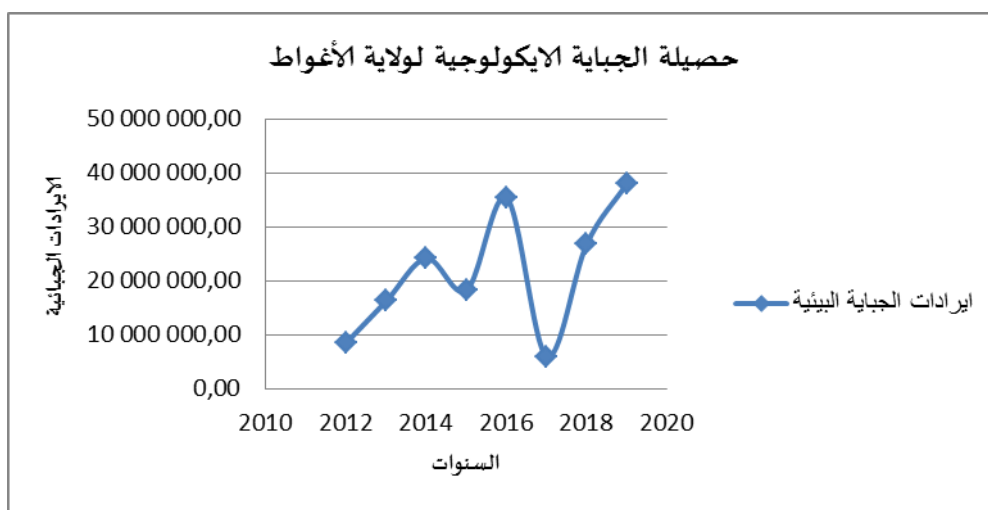
السنوات	الإيرادات الايكولوجية
---------	-----------------------

8528693,00	2012
16287999,50	2013
24192766,00	2014
18261078,25	2015
35448 571,75	2016
5983638,00	2017
26.877.540,92	2018
38.110.475,52	2019
151.990.762,90	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثان بناء على النتائج السابقة

ويمكن تلخيص نتائج الجدول السابق بعرض حصيلة الإجمالية للإيرادات الايكولوجية خلال الفترة الممتدة ما بين (2012-2019) في الشكل التالي:

الشكل 1: التغير في الضرائب الايكولوجية المحصلة في ولاية الأغواط من سنة 2012 الى سنة 2019.



المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج EXCEL

ويلاحظ من الجدول والمنحنى السابقين، أن تحصيل الضرائب الايكولوجية المفروضة على الأنشطة الملوثة للبيئة والتي تستهدف تحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل، قد عرف ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الممتدة من 2012 إلى 2016 وذلك نتيجة الجهود التي بذلتها كل من مديرتي البيئة والضرائب من توعية ورقابة وصرامة في التحصيل، حيث انتقل التحصيل من 16940930,00 دج الى 35448 571,75 دج، أي أن التحصيل تضاعف من سنة من 2012 إلى 2016 إلى ضعفين، غير أنه عرف انخفاض كبير خلال سنة 2017 وذلك يعود إلى نقص الوعي لدى المكلفين بأهمية الضريبة الايكولوجية وأيضا بسبب التهرب الضريبي، ليعود ويرتفع من جديد خلال سنتي 2018 و2019 إلى أكثر من 5 أضعاف ويرجع ذلك إلى زيادة الوعي البيئي لدى المكلفين بفضل مجهودات مديرية البيئة من خلال حملات التوعية و التحسيس والتحفيز من التلوث ومخاطر التلوث ونظرا لإجراءات الرقابة المشددة التي تتبعها مديرية البيئة.

### 3. تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

ومن خلال ما تم استعراضه حول الجباية الايكولوجية في الجزائر يمكن القول أن هناك جملة من التحديات التي تواجه تطبيق الجباية الايكولوجية وهو الأمر الذي من شأنه أن يعيق تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عامة وولاية الأغواط خاصة ويمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

**1.3 تحديات تتعلق بالجباية الايكولوجية نفسها:** وتمثل في صعوبة إيجاد توافق بين قيمة الضريبة البيئية وحجم الأضرار البيئية بالإضافة إلى عدم الاستقرار في التشريع الجبائي البيئي.

### 2.3 تحديات تتعلق بالجهات المسؤولة عن مراقبة وتحصيل الضرائب الايكولوجية:

- نقص الإمكانيات لدى مديرية البيئة لولاية الأغواط، حيث تعاني من نقص وعدم كفاية العاملين خاصة الكوادر البيئية منهم من مهندسين ومفتشي البيئة بالإضافة إلى عدم توفر سيارات لتتنقل موظفي المصالح البيئية، مما يؤدي إلى عجز في تلبية وتغطية مهامها.

- انعدام التنسيق والتعاون بين مديرية الضرائب ومديرية البيئة في كيفية تحصيل الرسوم الايكولوجية وتسييرها؛

- عدم تحديد المسؤوليات بين مديرية الضرائب ومديرية البيئة فمديرية البيئة هي التي تقوم بالإحصاء وتحضير اشعارات التحصيل وجداول وأوامر التحصيل، أما مديرية الضرائب فدورها يقتصر في تحصيل الضرائب والرسوم الايكولوجية؛

**3.3 تحديات تتعلق بالمكلفين بالضريبة:** وتتركز خاصة في نقص الوعي لدى المكلفين بأهمية الضريبة الايكولوجية واستخدام الرشوة كوسيلة لعدم الدفع أو التهرب من دفعها.

### خاتمة:

من خلال تحليل واقع الجباية الايكولوجية في الجزائر والوقوف على أهم التحديات التي تواجهها، والتي تعد حائلا أمام المضي قدما بالبعد البيئي ما يعيق تحقيق التنمية المستدامة، يمكن أن نبرز مجموعة من النتائج وهي:

- تجسد اهتمام التشريع الجبائي الجزائري بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال وضع ترسانة قانونية عرفت بالجباية الايكولوجية؛

- لم يقتصر المشرع الجبائي الجزائري على وضع الآليات الرديئة للمحافظة على البيئة وإنما كانت هناك آليات تحفيزية تشجع على الحفاظ على البيئة، بالرغم من التأخر في إصدار بعض هذه التشريعات الجبائية؛

- الجباية الايكولوجية كانت بمثابة الأداة ذات الطابع الاقتصادي والمالي لمكافحة التلوث وحماية البيئة، لما لها من مرونة وحساسية على مصادر التلوث ويتوقف ذلك على مدى فعاليتها؛



- تمتاز القواعد التشريعية الخاصة بالحماية الايكولوجية بالتعقيد سواء من ناحية تقدير الوعاء أو حساب قيمة الضريبة الايكولوجية أو تحديد الاعفاءات أو التخفيضات؛
- يخصص القسم الأكبر من الضرائب الايكولوجية المحصلة لولاية الأغواط لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، غير أن الحكم على مدى تحقيق النتائج البيئية يستغرق سنوات عديدة حتى تظهر؛
- ضعف مردودية حصيلة الضرائب الايكولوجية في ولاية الأغواط مما يضعف فاعليتها في تحقيق الهدف الذي أنشأت لأجله؛
- نقص الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع وكذلك نقص ثقافة الحفاظ على البيئة بكل أنواعها؛
- إن سوء إدارة وتدهور النظم البيئية والتلوث يؤدي إلى مزيد من الضعف وفقدان المجتمعات المحلية لقدرتها على الصمود.

### التوصيات

- بعد تقديم النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات لتفعيل دور الحماية الايكولوجية في تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من التحديات التي تواجهها:
- وضع سياسات بيئية مبنية على أسس تلقى القبول لدى جميع الأطراف المعنية بحماية البيئة ومكافحة التلوث وتتمس بالعدالة والكفاءة. ومحاولة السعي الحثيث إلى تحقيق المصلحة العامة مع الأخذ بعين الاعتبار القيود التنظيمية التي تواجهها؛
- ضرورة التركيز على إعطاء نتيجة مفصلية للحماية الايكولوجية ألا وهي حماية البيئة وعدم التركيز على جعلها مورد مالي بالدرجة الأولى؛
- ضرورة توفير الوسائل المادية والبشرية لمساعدة مديرية البيئة لمكافحة التلوث البيئي في ولاية الأغواط؛
- ضرورة الاستفادة من الحصيلة الناتجة عن الضرائب الايكولوجية في ولاية الأغواط وتسخيرها في مكافحة التلوث والحد منه؛
- العمل على التقليل من المشاكل التي قد تعيق الحماية الايكولوجية، وخاصة المشاكل الإدارية والتنظيمية؛
- ترقية الوعي البيئي لجميع الأطراف (الحكومة، المواطنين المستهلكين والمؤسسات الملوثة)، بهدف تحسيسهم لمدى آثار التلوث البيئي، ومدى أهمية مساهمتهم في حماية البيئة، من خلال إدراج التكوين والثقافة البيئية ضمن البرامج التربوية والاستعانة بكافة الوسائل الاعلامية السمعية منها والبصرية؛
- ضرورة تسهيل الإجراءات الخاصة باقتناء الأجهزة والوسائل الصديقة للبيئة.
- ضرورة نشر الوعي البيئي وتحقيق الالتزام بتطبيق السياسات البيئية اتجاه المحافظة على الموارد ومقاومة التلوث وعدم الاحلال بالنظام البيئي.

### الاحالات والمراجع:

- BRODHAG, C., & autres. (2004). *Dictionnaire du développement durable*. Québec: -
- MULTIMONDE.WCED. (1987). *Report World Commission on Environment and Development (WCED) Our COMMON FUTURE*. NEW YORK: OXFORD UNIVERSITY PRESS.
- الجودي صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. (جامعة ورقلة، المحرر) مجلة الباحث، 16(16)، 299-311.
- خالد مصطفى قاسم. (2010). *ادارة البيئة والتنمية المستدامة في العولمة المعاصرة* (المجلد الطبعة الثانية). اسكندرية: الدار الجامعية الاسكندرية.
- صونية بن طيبة. (2013). الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري. قلمة: جامعة 8 ماي قلمة الجزائر 1945.
- عامر بوعزة، و عبد القادر حاج دحو. (2018, 06 20). الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 24(108)، 358-375.
- عبد المجيد قدي. (2011). *دراسات في علم الضرائب* (المجلد 1). عمان، الأردن: دار الجرير للنشر والتوزيع.
- عصام خوري، و عبير ناعسة. (2007). النظام الضريبي و أثره في الحد من التلوث البيئي. (جامعة تشرين، المحرر) مجلة جامعة تشرين للدراسات والأبحاث، 29(01).
- فارس مسدور. (2009). أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية. (جامعة ورقلة، المحرر) مجلة الباحث (07)، 345-351.
- فيصل بوخالفة. (2017). الجريمة البيئية وسبل مكافحتها في التشريع الجزائري (أطروحة دكتوراه). 43-44. كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة باتنة 1.
- كمال المسعودي، و آخرون. (2017). *المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات*. الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- كمال رزيق. (2007). " دور الدولة في حماية البيئة ". (جامعة ورقلة، المحرر) مجلة الباحث (05)، 73-85.
- محمد حيمران. (2015, 12 10). الضرائب البيئية في الجزائر. مجلة دراسات جبائية، 4(2)، الصفحات 299-319.
- محمد مسعودي. (2014). الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. (جامعة بسكرة، المحرر) مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، 15(05)، 47-75.
- مصطفى يوسف كافي. (2013). *اقتصاديات البيئة والعولمة*. دمشق، سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.